

قرار رقم (٦٩٩) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ١١/٩/٢٠١١

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين والإدخار
للعاملين بشركتي كلارينت إيجيبت ش.م.م ، المصرية الألمانية للأصباغ
والراتنجات ش.م.م

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية
غير المصرفية .
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .
وعلى قرار الهيئة المصرية للمراقبة على التأمين رقم (١١٤) لسنة ٢٠٠١ بتسجيل
صندوق التأمين والإدخار للعاملين بشركتي كلارينت إيجيبت ش.م.م ، المصرية الألمانية
للأصباغ والراتنجات ش.م.م برقم (٧٠٧) .
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق .
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١١/٥/٨
بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة
وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠
بجلساتها المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٨/٢ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق
المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة المؤرخة

٢٠١١/٨/٢٨



٤٦٠٧٦

قـرر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادة (٣/ ب ، ج) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادة (٦) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات) والمادة (١٥) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) والمادة (٢٠) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية) والمادة (٤٤) من الباب التاسع (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته) والمادة (٤٧) من الباب العاشر (أحكام عامة) النصوص التالية :-

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٣) :

فى تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :-

ب - الجهة : الشركة المصرية الألمانية للأصباغ والراتنجات ش.م.م خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال

العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

ج- الصندوق : صندوق التأمين والادخار للعاملين بالشركة المصرية الألمانية

للأصباغ والراتنجات ش.م.م .

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٦) : زوال صفة العضوية

تزول صفة العضوية فى الحالات الآتية :

(أ) انتهاء الخدمة بسبب :-

١- بلوغ سن الستين عاماً .

٢- الوفاة .

٣- العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئى) .

٤- الاستقالة من الخدمة .

٥- الفصل من الخدمة .

٦- المعاش المبكر .

(ب) انتهاء العضوية من الصندوق بسبب :

١- الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق .

٢- الفصل من الصندوق : ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء على

تحقيق كتابى يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسى .



٤٦٠٧٦

المقر الرئيسى: القرية الذكية، مبنى ١٥ - ٨٤ ب
الكيلو ٢٨ طريق مصر/ اسكندرية الصحراوى
محافظه الجيزة، الرمز البريدى : ١٢٥٧٧

ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ زوال صفة العضوية . ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذي زالت صفة عضويته واعتباره عضواً بذات الصفة إذا زالت أسباب زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ إعادة العضو خمس سنوات على أن يقوم برد الميزة التأمينية السابق صرفها له وسداد جميع الاشتراكات المستحقة عليه مثمرة بمعدل استثمار سنوى طبقاً للعائد المحقق على أموال الصندوق خلال فترة زوال العضوية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته وتكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو .

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٥) :

- توظف أموال الصندوق فى القنوات الاستثمارية على الوجه التالي :-
- ١- ٣٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية او مضمونة .
 - ٢- ١٠% على الأكثر فى سندات قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات .
 - ٣ - ٢٠% على الأكثر فى أسهم قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم .
 - ٤ - ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار فى السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق .
 - ٥- ١٠% على الأكثر فى تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا تزيد قيمة أي عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة .
 - ٦- ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق .



٤٦٠٧٦

٧- ١٠ % على الأكثر في استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التي أنشئ من

أجلها الصندوق وبشرط أن توافق عليها الهيئة .

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢٠) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية:-

- ١- سجل العضوية .
 - ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .
 - ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ويقيده استثمارات الصندوق بالتفاصيل والتغيرات التي تطرأ عليها .
 - ٤- سجل الإيرادات .
 - ٥- سجل الاشتراكات .
 - ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .
 - ٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً .
- يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلى بالنسبة لبعض السجلات وعلى أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها .

الباب التاسع : (حل الصندوق او ادماجه او تصفيته)

مادة (٤٤) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قرار بتصفية الصندوق وشطب تسجيله .
كما يصدر قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة لانتهاء من عملها ، ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها .

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٤٧) :

يؤدي الصندوق الى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع (واحد في الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وفقاً للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك في موعد غايته نهاية الشهر الثالث من انتهاء السنة المالية للصندوق .



٤٦٠٧٦

ثانياً : إضافة مادة جديدة برقم (٣٩ مكرر) للباب الثامن (التعديل على النظام الأساسي)

نصها كالتالي :

الباب الثامن (التعديل على النظام الأساسي)

مادة (٣٩ مكرر) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

ثالثاً : إلغاء المادة (٤٢) من الباب التاسع (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته) .

مادة (٢) : يسري هذا القرار اعتباراً من ٢٠١١/٦/١ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د . عادل منير
عادل منير
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦